

واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر - دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية -

بورايو هاجر أميرة*

تاريخ الارسال: 16-10-2017 / تاريخ القبول: 2018/05/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على البطاقات البنكية باعتبارها من أهم وسائل وتقنيات العصر الحديث، حيث اعتمدت الجزائر على تطوير نظامها النقدي من خلال إنشاء شركة تآلية المعاملات النقدية satim، والتي مهمتها الرئيسية إصدار البطاقة البنكية المشتركة بين البنوك المساهمة في هذه الشركة. ومن أجل إثبات دور هذه البطاقات البنكية في التعاملات التجارية قمنا بدراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الجزائرية تبين مدى تطور وإستخدام هذه البطاقات على مستوى كل من هذه البنوك.

الكلمات المفتاحية: البطاقات البنكية، الشركة الوطنية لتألية المعاملات النقدية

satim، البنوك الجزائرية العمومية.

Summary:

The aim of this study is to try to identify bank cards as one of the most important means and techniques of the modern era. Algeria has adopted the development of its monetary system through the establishment of the cash processing company Satim, which main task is to issue the interbank card.

In order to prove the role of these cards in commercial transactions, we conducted a comparative study among a group of Algerian banks showing the development and use of these cards at the level of each of these banks.

Keywords: bank cards, national cash processing company "Satim", Algerian public banks.

*طالبة دكتوراه، جامعة البليدة 2 (مخبر التنمية الإقتصادية والبشرية في الجزائر)

مقدمة:

تعتبر البطاقة البنكية مظهر من مظاهر التطور في البيئة التجارية لما تلعبه من دور أساسي في الإئتمان، وتتجلى أهمية هذه البطاقات في إستخدامها عبر الآليات الإلكترونية من أجل القيام بعمليات السحب أو الدفع.

ففي ظل الإنتشار المتنامي للتجارة الإلكترونية والمعاملات الحديثة التي تتم عن بعد بواسطة وسائل تقنية حديثة أثبت نظام البطاقة البنكية فعالية وربحية عالية تتم على مستوى المؤسسات المالية والإقتصادية، ومما زاد الإهتمام بنظام البطاقة البنكية النتائج الإيجابية التي إستطاعت أن تحققها على مستوى الأنشطة الإقتصادية والتجارية وكذلك على المستوى الدولي، بحيث أصبحت من مستلزمات العلاقات التجارية الدولية.

لذا لجأت البنوك التجارية الجزائرية للتعامل بالبطاقات البنكية بغية تحديث خدماتها المقدمة للزبائن وباعتبارها وسيلة من وسائل تحسين الخدمة فضلا على أنها تلقى قبولا عاما كونها تحقق السرعة في الخدمات وعدم التنقل، ومن خلال هذا نطرح التساؤل الجوهرى التالي:
ما هو واقع إستخدام البطاقات البنكية في البنوك العمومية الجزائرية؟

أولا: الإطار النظري للبطاقات البنكية

تعتبر البطاقات البنكية من أهم وسائل الدفع الإلكتروني وذلك نظرا لما تحققه من مزايا لحاملها، بحيث تسمح له بالإحتفاظ بالنقود في بطاقته فهي تلبى حاجيته وتخلق نوع من الضمان لدى الفرد.

1- تعريف البطاقات البنكية

وردت العديد من التعاريف للبطاقات البنكية منها:

تعريف 1: هي كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية، أو مصلحة مرخصة لها بوضع أو إصدار البطاقات كالمصارف، الخزينة العامة، مصالح البريد.¹

تعريف 2: البطاقة البنكية هي البطاقة البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها، بدلا من حمل النقود التي تتعرض للسرقة والتلف.²

تعريف 3: هي بطاقة للمعاملات المالية تمكن حاملها من الحصول على النقود والسلع والخدمات أو أي شيء له قيمة مالية.³

تعريف 4: البطاقة البنكية هي أداة مصرفية للوفاء بالالتزامات تصدرها مؤسسة مالية أو بنك لشخص طبيعي تمكنه من إجراء سحب نقدي من البنوك أو شراء سلع أو خدمات من التجار مع إلتزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما.⁴ من خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن البطاقات البنكية هي عبارة عن بطاقات مغطاة يدون عليها إسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها، كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات.

2- أنواع البطاقات البنكية

بالرغم من التماثل الكبير في الشكل بين أنواع البطاقات المختلفة، إلا أنها تختلف عن بعضها البعض وذلك لعدة إعتبارات يمكن ذكر منها مايلي:

1-2 البطاقات البنكية على أساس هدف الإستخدام

نجد فيها الأنواع التالية:

1-1-2: بطاقة السحب: هي تلك البطاقة التي يقتصر إستخدامها على سحب النقود فقط من الموزعات الآلية للأوراق النقدية، والتي يتم تحريرها عبر جهاز الصراف الآلي مع إدخال حاملها للرقم السري الشخصي وبتتقييد المبلغ الذي يراد سحبه. وبطاقة السحب تتخذ ثلاثة أنواع:⁵

أ- بطاقة السحب أحادية البنك: وهي البطاقة التي تستعمل لسحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تتبع البنك المصدر لها فقط؛

ب- بطاقة السحب البيبنكية المحلية: وهي البطاقة التي يمكن إستعمالها في مختلف الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحوز عليها مختلف البنوك العاملة محليا؛

ت- بطاقة السحب البنكية الدولية: هي تلك البطاقة التي تستخدم على المستوى الدولي على مستوى الموزعات الآلية للأوراق النقدية على المستوى الدولي بموجب إتفاق مبرم بينهما.

2-1-2: بطاقة الدفع: هي البطاقة التي تمكن صاحبها إضافة إلى خدمات السحب الإستفادة من خدمات تسديد الفواتير وتسوية عمليات الشراء التي يقوم بها لدى مختلف التجار المتعاقدين.⁶ وبطاقة الدفع تتخذ شكلين:

أ- بطاقة الدفع المحلية: تستخدم فقط محليا، حاملها يستخدمها عند القيام بعمليات الشراء والدفع لدى التجار المتعاقدين المحليين من قبل البنوك العاملة في الحدود الجغرافية لدولة فقط؛

ب- بطاقة الدفع الدولية: تستخدم لدى المتاجر والفنادق والمطاعم المعتمدة من طرف البنوك المتفقة من خلال الشبكة الدولية.

2-2 البطاقات البنكية حسب المزايا التي تمنحها لصاحبها

تشمل نوعين:⁷

2-2-1 البطاقة العادية: هي بطاقة ذات حدود إئتمانية منخفضة نسبيا وتمنح لأغلب العملاء عند مطابقة الحد الأدنى للشروط الواجب توفرها فيهم، وتوفر هذه البطاقة جميع أنواع الخدمات المقررة من قبل منظمة فيزا كالسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو الشراء من تجار المتعاقدين مع الشبكة؛

2-2-2 البطاقة الذهبية: هي بطاقة ذات حدود إئتمانية عالية وتمنح للعملاء ذوي الكفاءات المالية العالية، إضافة إلى الخدمات المتوفرة في البطاقة العادية، وعادة ما يميز هذه البطاقة إرتفاع رسم الإشتراك فيها عن البطاقة العادية إضافة إلى لون ذهبي مختلف عن البطاقة العادية.

2-3 أنواع البطاقات البنكية حسب الجهة المصدرة للبطاقة

يوجد منها أربعة أنواع:⁸

- أ- بطاقة يتشارك في عضوية إصدارها جميع المصارف على مستوى العالم تحت رعاية منظمة عالمية مثل: بطاقة فيزا، بطاقة ماستركاردا؛
- ب- بطاقة تصدرها وترعاها مؤسسة مالية واحدة، حيث تشرف مباشرة من خلال فروعها على عملية إصدار البطاقة والتسويات مع التجار دون أن تمنح تراخيص إصدار البطاقة لأي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى مثل: بطاقة أمريكان إكسبريس؛
- ت- بطاقة تصدرها مؤسسة تجارية يستخدمها حاملوها في الشراء في هذه المؤسسات وفروعها مثل: محطات بنزين، الفنادق، المطاعم الكبرى، وتدفع المستحقات إلى المؤسسة مباشرة، أما بعد فترة مما يتضمن منح الإئتمان منها إلى حاملي البطاقة وأما في حصول حاملها على بعض الميزات مثل: تخفيضات في السعر وتقديم خدمات أخرى؛
- ث- بطاقة ضمان الشيك وهي بطاقة تصدرها المصارف لعملائها ليقدموها عند دفع مستحقاتهم بشيكات مسحوبة على المصرف للتأكد أن الشيك سيصرف قيمته عند تقديمه للمصرف.

3- أطراف إتفاقية البطاقة البنكية

تتكون أطراف إتفاقيات البطاقة البنكية غالبا من أربعة أطراف هي:⁹

- 3-1 مصدر البطاقة: هو الذي يقوم بإصدار البطاقة البنكية وهو بالنسبة لبطاقات الإقراض مقرضا وهو المخول قانونا بإصدار البطاقة لحاملها؛
- 3-2 حامل البطاقة: هو في بطاقة الإقراض يسمى مقرضا وهو الشخص الذي صدرت البطاقة باسمه أو حول باستعمالها وأخذ على نفسه الإلتزام؛
- 3-3 التاجر: هو الممول للسلع والخدمات وهو الذي يبرم عقدا مع مصدر البطاقة بتقديم السلع والخدمات المتوفرة لديه والمطلوبة من قبل العملاء حاملي بطاقة البنك الذي تم الإتفاق معه؛
- 3-4 البنك الوسيط: قد يزداد أطراف العقد إلى أربعة أطراف مثل البنك الوسيط الذي يتوسط بين المصدر الرئيسي للبطاقة وحاملها، ويصدر هذه البطاقة بحكم الوكالة عنه، أو في حالة

ما يكون البنك الذي يتعامل معه التاجر والذي يتعامل معه حامل البطاقة ليس نفسه، كما يمكن أن يكون عدد الأطراف إثنان في حالة البطاقات الخاصة بالمحلات التجارية الكبيرة، وهو نوع خاص من البطاقات لا يصدر عن البنوك أو المصارف.¹⁰

4- مزايا البطاقات البنكية

تختص البطاقة البنكية بعدة مزايا تميزها عن باقي وسائل الدفع الأخرى، وذلك بالنسبة لكل الأطراف من أهمها:

4-1 بالنسبة لحاملها: تمنح البطاقة لحاملها العديد من المزايا من بينها:¹¹

- إمكانية استخدام البطاقة 24 سا/ 24 سا و 7 أيام/7؛
- إمكانية استخدامها في أي مكان يتم فيه قبول هذه البطاقات؛
- سهولة ومرونة وسرعة التعامل بالبطاقة البنكية؛
- الأمان في التعامل بالبطاقة وهذا راجع لإرتباط البطاقة برمز سري خاص بها يتم إدخاله في كل عملية يتم القيام بها، ولا يمكن إجراء أي عملية سحب أو دفع من دونه؛
- الفعالية في التعامل بالبطاقة كونها تحدد من مخاطر السرقة، الضياع، أو التزوير التي غالبا ما تحدث ولا يتم كشفها بسرعة عند التعامل بالنقود؛
- الحد من التعامل بالنقود والتقليل من حجم الأموال التي يحملها الأفراد معهم لتسديد قيم مشترياتهم؛

- تفادي مشكل التصريح بالعملات عند السفر إلى الخارج، حيث أن حامل البطاقة يمكنه استعمال بطاقته في حدود رصيده البنكي دون الحاجة إلى نقل السيولة معه عند السفر؛
- إمكانية إجراء التعاملات عن بعد سواء بواسطة الهاتف أو الأنترنت مباشرة عن طريق تقديم معلومات حول البطاقة دون التنقل إلى موقع العملية.

4-2 بالنسبة للتاجر: تسعى غالبية المحلات التجارية لتقديم الخدمات باستعمال البطاقة

لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة مبيعاتها ومن أمثلتها الصيدليات، المطاعم، الفنادق، بالإضافة إلى أن المحلات التجارية تستطيع تحقيق مزايا البيع الآجل مع الحصول على قيمة مبيعاتها نقدا وفور تقديم

ما يثبت البيع إلى أقرب فرع من فروع المصرف، ومن ناحية أخرى فإن أسعار هذه العمولة تقل عن أسعار الخصم إذا رغب ببيع بضاعته بالتقسيط وخصم الكمبيالات لدى المصرف لتحصيل قيمتها نقداً، كما أن التاجر لا يتحمل مخاطر الإئتمان في حالة البيع بالبطاقة عندما يرفض حاملها دفع ما عليه إذ أن الذي يتحملها هو المصرف.¹²

3-4 بالنسبة للجهة المصدرة: بالنسبة للهيئة المصدرة للبطاقة البنكية وغالبا ما تكون

بنك، فإن أهم مزايا هذه البطاقة بالنسبة له كمايلي:¹³

- وسيلة دفع آلية تتم التعاملات فيها بصفة أوتوماتكية عن طريق نقل المعلومات آليا؛

- التقليل من تكاليف نقل النقود وعدها وتداولها، حيث أنها عمليات مكلفة للبنك

بغض النظر عن المخاطر الناجمة عنها؛

- إمكانية الخطأ ضئيلة؛

- إمكانية تتبع كل العمليات التي تمت حيث أن التعامل بالبطاقة يمكن البنك من معرفة

من دفع لمن وفي أي مكان وزمان وقيمة المعاملة؛

- زيادة مداخيل البنك من خلال رسوم إصدار البطاقة وكذا التعامل بها؛

- التقليل من ضغط الزبائن الذين يقومون بعمليات السحب من شبائيك الوكالات

البنكية وبالتالي تفرغ الموظفين لوظائف أخرى؛

- فتح مجالات الشراكة بين البنوك والمؤسسات من خلال تسيير حساباتها سواء الخاصة

بالموظفين بتزويدهم بالبطاقات البنكية من خلال تخفيض في أسعار المنتجات التي تم إقتناؤها

بواسطة البطاقة عن طريق التخفيض في العمولة المفروضة من قبل البنك؛

- إكتسابها عوائد إضافية من خلال تمرير ومضات إشهارية في الموزعات الآلية للأوراق

النقدية لفائدة المؤسسات.

4-4 بالنسبة للإقتصاد الوطني: تتلخص أهم المزايا المتأتية من إستخدام البطاقة البنكية

على الإقتصاد الوطني في:¹⁴

- خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية وحمايتها وصباغتها ومراقبتها من التزوير على أساس أن جانبا من نفقات مراقبة التزوير إنتقل إلى الشركات المصدرة لهذه البطاقات؛
- التقليل من التسرب النقدي خارج النظام البنكي مما يعني قدرة السلطات النقدية على التحكم بسهولة في المتغيرات النقدية التوسعية حيث يحصل الأفراد على السيولة التي يريدونها ويزداد بالتالي النشاط الإقتصادي.

ثانيا: تقديم عام للشركة الجزائرية لتألية المعاملات النقدية ما بين البنوك

إن إنشاء شركة النقد الآلي أو تألية المعاملات البنكية المشتركة والنقدية ما بين البنوك SATIM ناتج عن مبادرة المؤسسات البنكية الساعية لتطوير وتسهيل التحكم في عملية التحول إلى النقد الآلي وتحديث وسائل الدفع، وكذا لإستحالة قيام كل بنك بإنشاء مراكز تسيير ودراسة عمليات النقد الآلي الخاصة به نظرا لما يترتب عن ذلك من إستثمارات وتكاليف ضخمة.

1- التعريف بالشركة

إن شركة تألية المعاملات البنكية المشتركة SATIM أنشأت في 25 مارس 1995 برأسمال 267 مليون دينار جزائري، فهي شركة مساهمة وفرع لأهم البنوك التجارية الجزائرية، يساهم في رأسمالها كل من بنك البركة الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، البنك الوطني الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك القرض الشعبي الجزائري.

وفيمايلي جدول يبين مساهمة البنوك في رأس مال الشركة:

الجدول رقم 01: مساهمة البنوك في رأسمال شركة SATIM الوحدة: مليون دج

البنوك	عدد الأسهم	القيمة
CPA	36	3.6
BADR	36	3.6
BEA	36	3.6
BNA	36	3.6
BDL	36	3.6
CNEP	36	3.6
EL BARAKA	10	1

المصدر: شكرين محمد، بطاقة الإئتمان في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006، ص 07.

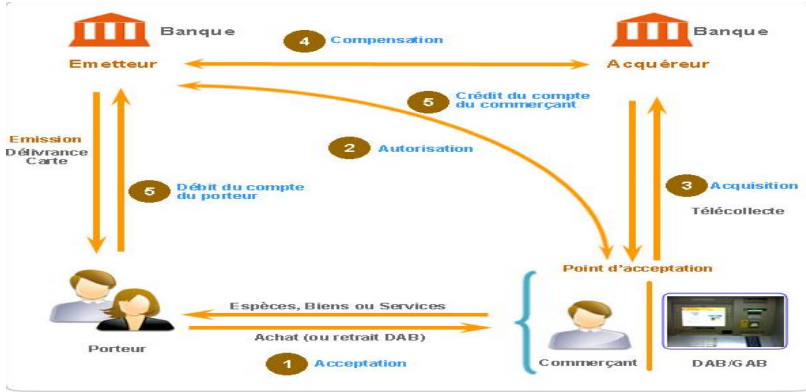
وهذه الشركة أصبحت متعاملا ذا شأن في القطاع المالي المتخصص في ترقية الخدمات المتعلقة بالتحديث والتنميط والصفقات النقدية الإلكترونية بين البنوك.

2- مهام الشركة

جاء إنشاء هذه الشركة بغرض أداء مجموعة من المهام الأساسية والضرورية التي تحقق السير الفعال للتعاملات وتمثل هذه المهام فيمايلي:¹⁵

- تطوير وسائل الدفع الإلكترونية؛
 - المشاركة في تنفيذ وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية؛
 - تخصيص الشيكات وبطاقات الدفع والسحب النقدي؛
 - تدعيم البنوك في تنفيذ وتطوير المنتجات المصرفية الإلكترونية؛
 - تأخذ على عاتقها كل ما يخص تسيير الهياكل والوسائل التقنية الخاصة بالنقد الآلي (بطاقات، موزعات آلية، خثايات إلكترونية، تعاملات)؛
 - المشاركة في التعريف بالمبادئ والقواعد الخاصة بالعمليات التي تتم بواسطة البطاقات البنكية وكذا وضع قوانين وأسس التسيير وأسعار المنتجات النقدية.
- وفيمالي شكل يوضح دور شركة SATIM في عملية الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر:

الشكل رقم 01: مراحل عملية الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر



المصدر: www.satim-dz.com

يوضح الشكل مراحل عملية الدفع بواسطة البطاقات البنكية في الجزائر ويوضح دور SATIM في هذه العملية، فمن خلال الشكل يلاحظ أن عملية استخدام البطاقات البنكية تقوم على خمس مراحل مرتبطة بشكل وثيق بهذه الشركة وتتمثل في:

- المرحلة 01: إدخال البطاقة البنكية في الجهاز من قبل حاملها (DAB, TPE)؛
- المرحلة 02: طلب الترخيص من البنك المصدر للبطاقة، الإجابة على طلب الترخيص؛
- المرحلة 03: الحصول على المعاملة من طرف بنك التاجر؛
- المرحلة 04: تقديم المعاملة من طرف بنك التاجر للبنك المصدر للبطاقة عن طريق

المقاصة؛

المرحلة 05: الإقطاع من حساب حامل البطاقة وضخه في حساب التاجر.

3- وظائف الشركة

تتمثل في:

- تطوير وتسيير حل عملي للتعاملات البيبنكية للنقد الآلي والذي يعتمد على هياكل ووسائل تقنية مؤمنة ومرتبطة بمراكز الإعلام الآلي والنقد الآلي الخاصة بالبنوك؛
- تحبط كل محاولات التزوير والقرصنة التي يتم إختراقها؛

- تسمح بتشغيل عمليات الدفع على مستوى الدفع الإلكتروني TPE، أو السحب على مستوى الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB التي تتم على المستوى الوطني بواسطة بطاقات وطنية؛

- تعمل على ضمان السير الحسن لعملية السحب لكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقات في جميع مصارف المشاركين؛

- إجراء عمليات المقاصة بصفقات السحب بين المصارف وتأمين تبادل التدفقات المالية.

ثالثا: دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية في مجال إستخدام

البطاقة البنكية

إن ظهور الحاجة إلى التعامل بوسائل دفع حديثة ألزم البنوك الجزائرية إلى بذل المزيد من الجهود التي تهدف إلى تطوير وتحديث عملياتها، وكذا إضافة منتجات جديدة تكون في متناول زبائنها.

يعتبر تطوير التبادلات البنكية بواسطة البطاقة البنكية الهدف الرئيسي في إطار تحديث نظام الدفع، لذلك تم إختيار لعينة من البنوك العمومية الجزائرية شملت البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، القرض الشعبي الجزائري CPA والبنك الوطني الجزائري BNA، من أجل معرفة مدى إستخدام الزبائن لخدمة هذه البطاقة ومدى تطوير البنوك لخدماتها البنكية الإلكترونية.

1- عدد البطاقات البنكية في البنوك محل الدراسة

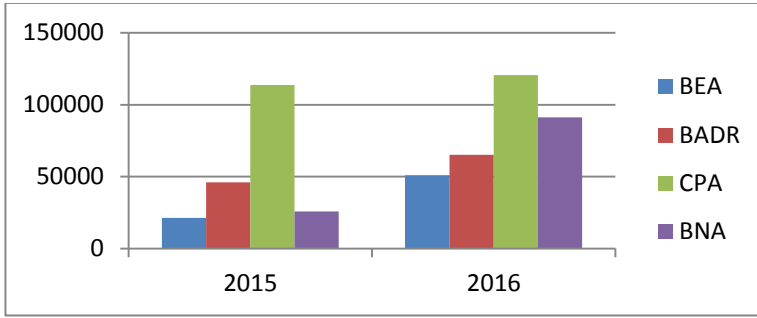
نستعرض فيما يلي جدول يبين عدد البطاقات البنكية خلال الفترة 2014-2016:

الجدول رقم 02: عدد البطاقات البنكية

2016			2015			2014			
البطاقات المستبدلة	البطاقات المجددة	البطاقات المصنعة	البطاقات المستبدلة	البطاقات المجددة	البطاقات المصنعة	البطاقات المستبدلة	البطاقات المجددة	البطاقات المصنعة	
150	45166	5734	84	16650	4738	/	/	/	BEA
326	45166	19719	/	26860	19286	/	/	/	BADR
594	83840	36225	759	78921	33964	/	/	/	CPA
168	55108	35894	603	18238	6991	/	/	/	BNA

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مقدمة من طرف شركة SATIM

الشكل رقم 02: تطور عدد البطاقات البنكية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 02

من خلال الجدول رقم 02 والشكل رقم 02 نلاحظ أن العدد الإجمالي للبطاقات البنكية محدود جدا، حيث يملك القرض الشعبي الجزائري أكبر عدد منها بين البنوك الأربعة محل الدراسة غير أن تطورها من سنة 2015 إلى سنة 2016 كان بنسبة ضعيفة في بنكي القرض الشعبي الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنسبة تمثل أكثر من الضعف بالبنك الخارجي الجزائري وحوالي ثلاث أضعاف ونصف بالبنك الوطني الجزائري مما يعكس سياسة هذا الأخير في تطوير خدماته الإلكترونية وفي مقدمتها إصدار البطاقات البنكية وما يؤكد ذلك التطور الحاصل في الموزعات الآلية ونهائيات الدفع الخاصة بكل بنك.

2- عدد الموزعات الآلية ونهايات الدفع الإلكتروني

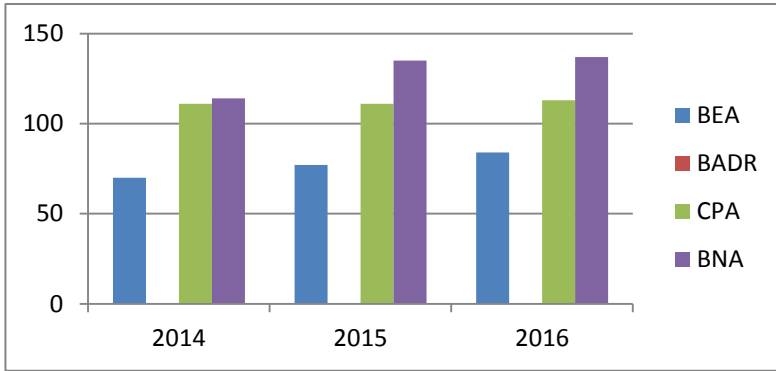
نستعرض فيما يلي جدول يبين عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية ونهايات الدفع الإلكتروني لكل بنك خلال الفترة 2014-2016:

الجدول رقم 03: عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية ونهايات الدفع الإلكتروني

عدد نهايات الدفع الإلكتروني TPE			عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية DAB			
2016	2015	2014	2016	2015	2014	
295	65	57	84	77	70	BEA
646	373	319	/	/	/	BADR
2439	1686	1654	113	111	111	CPA
677	4	/	137	135	114	BNA

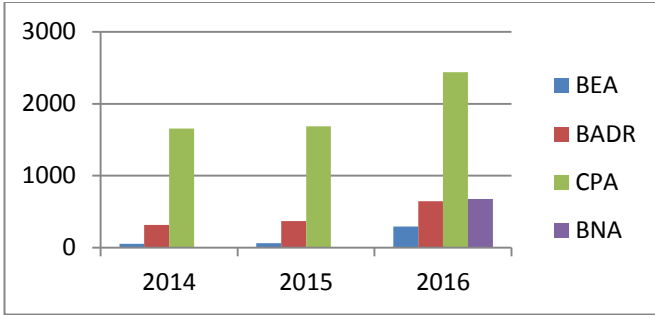
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مقدمة من طرف شركة SATIM

الشكل رقم 03: تطور عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 03

الشكل رقم 04: تطور عدد هائيات الدفع الإلكتروني



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 03

من خلال الجدول رقم 03 والشكلين رقم 03 و 04 نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يحتل الصدارة في امتلاكه للموزعات الآلية للأوراق النقدية مع تطور ملاحظ من سنة لأخرى مقارنة بباقي البنوك محل الدراسة، كما نجد نسبة تطور جد مهمة فيما يخص هائيات الدفع الإلكتروني خلال سنة 2016 غير أن النتائج المحققة لا تزال بعيدة عن المقارنة مع القرض الشعبي الجزائري الذي يملك عدد أجهزة معتبر مقارنة مع البنوك الأخرى حيث تمثل عدد هائيات الدفع التابعة للقرض الشعبي الجزائري حوالي خمسة أضعاف ما يملكه البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وأقل من عشرة أضعاف ما يملكه البنك الخارجي الجزائري ما يعكس حجم عمليات السحب والدفع التي تتم بالبطاقات البنكية عن طريق الجهازين السابقين الذكر.

4- استخدامات البطاقة البنكية

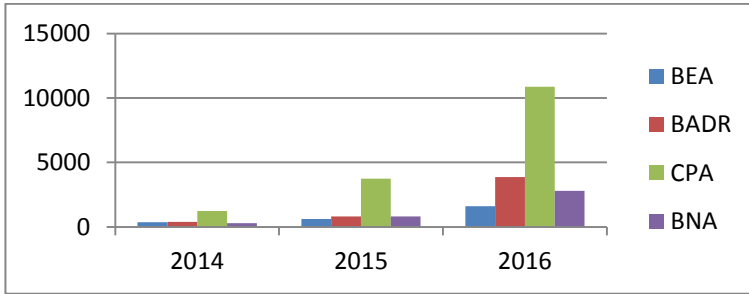
سيتم التطرق لاستخدامات البطاقة البنكية في البنوك محل الدراسة من خلال عمليات الدفع وعمليات السحب لنفس الفترة السابقة الذكر كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 04: استخدامات البطاقة البنكية

عمليات السحب			عمليات الدفع			
2016	2015	2014	2016	2015	2014	
186661	148536	195372	1605	606	371	BEA
259884	259740	573120	3864	803	393	BADR
997370	729955	791792	10860	3749	1221	CPA
192973	133941	144530	2807	803	296	BNA

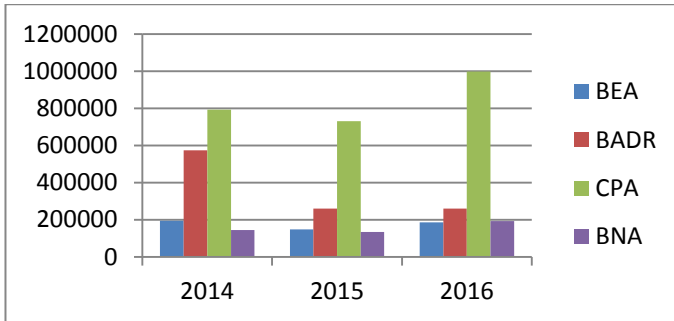
المصدر: من إعداد الباحث بناء على معلومات مقدمة من طرف شركة SATIM

الشكل رقم 05: تطور عدد عمليات الدفع



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 04

الشكل رقم 06: تطور عدد عمليات السحب



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم 04

الملاحظ من خلال الجدول رقم 04 والشكلين 05 و06 أن عمليات الدفع في تطور مستمر من سنة لأخرى مع سيطرة واضحة من جانب القرض الشعبي الجزائري مع تسجيل

انخفاض في عمليات السحب لسنة 2015 مقارنة بسنة 2014 للبنوك الأربعة محل الدراسة أما سنة 2016 فشهدت ارتفاعا في عمليات السحب مقارنة بسنة 2015 بنسب متفاوتة بين البنوك وهذا أمر منطقي على اعتبار الزيادة المسجلة في عدد البطاقات البنكية المصدرة من طرف البنوك السابقة الذكر، غير أنه إذا ما تمت المقارنة بين احصائيات عمليات السحب من جهة وعمليات الدفع من جهة أخرى فإن الإنتاج الأولي هو استعمال البطاقات البنكية لسحب الأجر الشهرية من طرف حامليها وقضاء مقتنياتهم بالنقود الورقية أما عمليات الدفع بالبطاقات البنكية والتي تسجل تطور ملحوظ من سنة لأخرى كما سبق الإشارة إليه سابقا فيبقى محدودا جدا رغم أن الهدف من إصدار البطاقة البنكية هو تسديد الفواتير والشرء بواسطتها والتقليل من التعامل بالنقود الورقية لا أن تلعب دور الشيك لسحب الأجرة الشهرية لاستعمالها.

خاتمة:

يعتمد نجاح إستخدام البطاقات البنكية بتبني بنية تحتية للمعاملات البنكية والعمل على تجديدها بما يتناسب مع العصر الحالي، حيث أن النظام المصرفي الجزائري قام بجهود معتبرة لتطوير نظام الدفع في الجزائر وأهم خطوة كانت بإنشاء شركة تآلية المعاملات النقدية satim، غير أن واقع إستخدام هذه البطاقات لا يزال محدودا.

نتائج الدراسة:

فمن خلال هذه الدراسة تبين مايلي:

- سعي المحيط البنكي الجزائري لتطوير أنظمة المدفوعات النقدية الإلكترونية؛
- إنشاء شركة المعاملات البنكية المشتركة والنقدية من أجل تطوير وتحديث البطاقات البنكية؛
- إستخدام البطاقات في البنوك الجزائرية لازال محدودا بنتيجة التأخر في مواكبة التطورات التكنولوجية؛
- إختلاف نسب إستعمال البطاقات البنكية من بنك لآخر يعكس حجم المعاملات النقدية الإلكترونية؛

- أن القرض الشعبي الجزائري يعتبر من أهم البنوك التي تسعى لبلوغ الصدارة في مجال المعاملات الإلكترونية وهذا بإعتماده على مسايرة التكنولوجيا الحديثة.

التوصيات:

- بناءا على ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج، هناك مجموعة من التوصيات نوصي بها وهي:
- تحديث البنية التحتية اللازمة لمختلف البنوك العاملة في الجزائر وتطوير البيئة القانونية والتشريعية للعمل المصرفي الإلكتروني من أجل تفعيله وحمايته؛
- زيادة عدد الموزعات الآلية للأوراق النقدية وأجهزة الدفع الآلية والعمل على التدخل السريع لإصلاحها في حالات التعطلات التقنية؛
- توفير أجهزة الدفع الآلية في مختلف المحلات الكبرى والمؤسسات التجارية من أجل توصيل فكرة العمل المصرفي الإلكتروني لمختلف شرائح المجتمع؛
- تطوير الموقع الرسمي لشركة satim والبنوك الجزائرية من أجل الوصول لمختلف شرائح المجتمع عن طريق تسويق تقنية المعاملات المصرفية الإلكترونية.

المراجع والهوامش:

-
- ¹ بورزق إبراهيم فوزي، دراسة تحليلية حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البيبنكي "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص25.
- ² فارس فضيل، ضويفي حمزة، الأبعاد القانونية والضريبية للتجارة الإلكترونية في ظل وسائل الدفع المعتمدة، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر "عرض تجارب دولية"، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي 26-27 أفريل، 2011.

- ³ سيطوم علي، وسائل الدفع الحديثة "الرؤية الشاملة"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المصرفي والمالي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس، 2017.
- ⁴ القباني علي ثناء وآخرون، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 17.
- ⁵ فارس فضيل، التقنيات البنكية "محاضرات وتطبيقات"، الجزء الأول، ط1، مؤسسة الموساد رشيد، الجزائر، 2013، ص 264.
- ⁶ جلال شورة عايدة، وسائل الدفع الإلكتروني، ط1، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 22.
- ⁷ زهران أمال، الآثار الاقتصادية البنكية، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، 1429هـ، ص 27-28.
- ⁸ بوعافية رشيد، آلية الدفع الإلكتروني باستعمال بطاقة الإئتمان عبر شبكة الأنترنت، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 07، سبتمبر، 2012، ص 30.
- ⁹ مداحي محمد، بورداش شهرزاد، وسائل الدفع الإلكترونية كمدخل لعصرنة نظام الدفع الإلكتروني بالبنوك، مداخلة مقدمة إلى الكلتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017، ص 3.
- ¹⁰ بن تركية نجاة، هامة يمينية، مفهوم ونشأة وسائل الدفع الإلكترونية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017، ص 5.
- ¹¹ القباني علي ثناء وآخرون، مرجع سابق، ص 17.
- ¹² سعود وسيلة، قاسمي كمال، واقع تبني المستهلكين الجزائريين لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثامن حول آليات تفعيل وسائل الدفع الحديثة في النظام المالي والمصرفي الجزائري، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 13-14 مارس 2017، ص 8.
- ¹³ بورزق إبراهيم فوزي، مرجع سابق، ص 59.
- ¹⁴ النجار عبد الهادي، بطاقات الإئتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية "الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والإقتصادية"، الجزء الأول، بيروت، 2002، ص 51.
- ¹⁵ من الموقع: www.satim-dz.com تاريخ الإطلاع: 2017/05/21